J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 8 (7): 457 - 464, 2017

Some Variables Related to Social and Economic Empowerment of Rural Woman in El-Fayoum Governorate

Zeinab A. Abdel Hamid
Agric. Extension and Rural Development Research Institute،Agric.Res.Center

بعض المتغيرات المرتبطة بالتمكين الاجتماعى والاقتصادى للمرأة الريفية بمحافظة الفيوم

زينب عوض عبد الحميد
قسم المجتمع الريفى – معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية

الملخص

أستهدف هذا البحث التعرف على الأهمية النسبية لمحاور التمكين الإجتماعى والإقتصادى بمحافظة الفيوم ، وكذلك التعرف على مستوى التمكين الاجتماعى والإقتصادى للمرأة الريفية، وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين الدرجة الكلية للتمكين الإجتماعى والتمكين الإقتصادى للمرأة الريفية بمحافظة الفيوم ، واخيراً التعرف على أهم المشكلات التى تواجه المرأة الريفية ، وكذا التعرف على أهم الحلول المقترحة من وجهة نظر المبحوثات لمواجهة تلك المشكلات. وقد أجرى هذا البحث في محافظة الفيوم ، بقريتى كفور النيل بمركز الفيوم، وقرية كفر محفوظ مركز طامية. وقد تم اختيار عدد ٦١ سيدة من قرية كفر محفوظ مركز طامية، ٥٩ سيدة بقرية كفور النيل مركز الفيوم ، وذلك وغفاً لمعادلة كوكران .وقد استخدم الإستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات.استخدم في تحليل البيانات بعض الأساليب الإحصائية الوصفية مثل النسب المئوية، والتكرارات، كما استخدم معامل الارتباط البسيط لبيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية المحتملة بين درجتى التمكين الاجتماعى، والتمكين الاقتصادى للمرأة، وبين المتغيرات المستقلة المدروسة.وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : أن مستوى التمكين الإجتماعى كان متوسطاً للريفيات المبحوثات بمحافظة الفيوم .أن مستوى التمكين الإقتصادى كان متوسطاً للريفيات المبحوثات بمحافظة الفيوم .أن هناك علاقة معنوية بين درجة التمكين الإجتماعى كمتغير تابع وكل من المتغيرات المستقلة : عدد سنوات خبرة المبحوثة فى تصنيع منتجات الألبان، ودرجة رضا المبحوثة عن الخدمات العامة بالقرية، وحجم الحيازة الحيوانية لأسرة المبحوثة، والدخل الشهرى لأسرة المبحوثة. أن هناك علاقة معنوية بين درجة التمكين الإقتصادى كمتغير تابع وكل من المتغيرات المستقلة : عمر المبحوثة، عدد سنوات خبرة المبحوثة فى الزراعة، عدد سنوات خبرة المبحوثة فى تصنيع منتجات الألبان، وعدد سنوات خبرة المبحوثة فى تسويق المنتجات المزرعية، وعدد سنوات خبرة المبحوثة فى التجارة، ودرجة رضا المبحوثة عن الخدمات العامة بالقرية.

المقدمة

تعتبر قضية الفقر هى قضية كل العصور منذ أن وجد التفاوت فى قدرات البشر وظروفهم وفى تطلعاتهم وأرزاقهم، ولعل أخطر نتائج الفقر هو انه يؤدى إلى تآكل الثروة البشرية التى هى بحق أثمن ما فى الوجود، ويمثل الفقروالحرمان عقبه أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الإقتصادى. كما يشكل خطراً على السلام والإستقرار السياسى والإجتماعى والأمنى (الليثى ، ٢٠٠٤ : ١). ويتتبع نسب الفقر وجد أن ٧٥ ٪ من الفقراء في العالم يعيشون في مناطق ريفية حيث يعيش ٨٨٣ مليون شخص عند مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم للفرد .وفي جميع الأنحاء تقريباً وجد أن معدلات الفقر في المناطق الريفية البالغة ٢٩ ٪ في المتوسط تعتبر أعلى من مثيلتها الخاصة بالمناطق الحضرية والتى تبلغ ١٣ ٪ ، وسوف تظل المناطق الريفية موطنا لأعداد غفيرة من الفقراء على مدار السنوات العديدة القادمة.(تقرير البنك الدولى، ٢٠٠٨).

ويعتبر الفقر أيضًا أحد تحديات التنمية فى مجتمعات الدول النامية بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة، لذا جاء القضاء على حدة الفقر على قمة أولويات أهداف الألفية الثالثة، حيث تم تصنيف ٢٠.٤ % من الشعب المصرى يعانون من فقر مطلق، وهذا يعنى أنهم لا يستطيعون الحصول على إحتياجاتهم الأساسية من طعام وغيره، (المنوفى، وواكد ، ٢٠١٣ : ٩٩). ولذا فمن الضرورى الاهتمام بالعنصر البشري الذى هو غاية ووسيلة التنمية في نفس الوقت.

وتعتبر المرأة أحد قطبي المورد البشري الهام ، حيث أن المرأة تتعرض لضرر الفقر من ثلاث جوانب، فهى كأمرأة فقيرة تعيش مثلها مثل الرجل فى ظروف إقتصادية صعبة وتعانى من تحيزات ثقافية تحد من مساهمتها فى التنمية، كما أنها رئيسة الأسرة والتى تتحمل كل عبء المسئولية الأساسية من رعاية الأطفال والأعباء المنزلية .(اليوم الدولى للمرأة الريفية، الأمم المتحدة ، اكتوبر ، ٢٠١٦ م) بالإضافة إلى أن هناك العديد من العقبات المرتبطة بالواقع المجتمعى الذى تعيش فيه المراة والذى يحد من قدرتها على الاستفادة من عوائد التنمية ، والمشاركة الفعالة فيها .

وتمثل المرأة الريفية النصف تقريبا من حجم القوة العاملة في قطاع الزراعة في العالم، فهي تزرع معظم ما يتم تناوله من أغذية وتجهّزه وتحضّره. وهي عماد المجتمعات المحلية الريفية بل إنها في العديد من الأسر المعيشية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تأمين الغذاء وتوفير فرص التعليم وتقديم الرعاية الصحية. وتعتمد غالبية النساء الريفيات على الموارد الطبيعية والزراعة لكسب عيشهن، ويشكلن أكثر من ربع مجموع سكان العالم. وفي البلدان النامية، تمثل المرأة الريفية حوالي ٤٣ % من القوة العاملة الزراعية، وينتجون الكثير من المواد الغذائية المتوفرة ويعدونها، مما يجعلهم المسؤولين الأساسيين عن الأمن الغذائي.

وإذا وضع في الاعتبار أن ٧٦ % من الذين يعيشون في فقر مدقع، يتواجدون في المناطق الريفية، فإن ضمان وصول المرأة الريفية إلى الموارد الإنتاجية الزراعية في هذه المناطق يسهم في خفض الجوع والفقر في العالم، ويجعل المرأة الريفية عنصر هام لنجاح خطة أو إستراتيجية التنمية المستدامة الجديد لعام ٢٠٣٠، وذلك تسليما بما تضطلع به النساء الريفيات، من دور وإسهام حاسمين في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين مستوى الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الأرياف (اليوم الدولى للمرأة الريفية، الأمم المتحدة ، اكتوبر،٢٠١٦).

وقد أشار التقرير الإقليمى لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (٢٠١٣ : ٧٩ – ٩٩) إلى أن الفقر يمثل عائقاً خطيراً أمام المرأة فى سعيها للنمو الإجتماعى والإقتصادى، فضلاً على أن الفقر هو أحد العوامل التى تؤثر سلباً على تمكين المرأة وعلى وصولها إلى الموارد والسيطرة عليها، مما يجعل المشكلة كحلقة مفرغة، على الرغم من أنها تلعب دوراً إنتاجياً وإنجابياً داخل المنزل، كما أشار التقرير إلى أن الأسر التى ترأسها نساء تتميز بمحدودية فرص الحصول على الموارد الإنتاجية مثل الماشية والأراضى والفرص التجارية، كما أن المشاريع الصغرى بالنسبة للمرأة الريفية تنحصر فى المشاريع التقليدية فقط . كما أكد هذا التقرير على أن البلدان التى لا تستفيد بشكل كامل من نصف مواردها البشرية (المرأة الريفية) تضعف قدراتها التنافسية. حيث ذكر " هيكل " (٢٠٠٧ ، ٣) أن من أهم المعايير المستخدمة فى قياس تقدم المجتمع ومدى إهتمامه بالتنمية البشرية معياران أساسيان هما مشاركة المرأة الريفية وتمكينها .

وعرفت الجعفراوى (٢٠١٣ : ٧٠) التمكين بأنه تعزيز القدرات والأفعال وتقرير الخيارات وتحويل تلك الخيارات إلى الأفعال والنتائج المنشودة، كما أن التمكين عملية تسعى إلى تعزيز المشاركة النشطة للأفراد فى إتخاذ القرار لتحسين أوضاعهم الحياتية من خلال تعزيز قدراتهم وزيادة الفرص والخيارات المتاحة لهم.

وتأخذ عملية التمكين أبعاداً مختلفة إقتصادية وإجتماعية وسياسية وقانونية، فالإقتصادية من خلال الأسواق والأصول المنتجة والعمل اللائق، والإجتماعية من خلال تعزيز القدرات البشرية ونشر الوعى، والسياسية من خلال التمثيل السياسى والعمل الجماعى وكفالة الحقوق السياسية والمدنية، وتوفير الوسائل التى تعطى الأفراد حق المشاركة وإبداء الرأى، والقانونية مثل حماية حقوق الملكية (الجعفراوى، ٢٠١٣ : ٧٢).

وأشار التقرير الإقليمى لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (٢٠١٣ : ٩٦) إلى أن التمكين الإقتصادى للمرأة هو قدرتها على الوصول إلى الموارد والتحكم فيها وعلى إتخاذ خيارات وقرارات مبنية على المعرفة، لكى تستطيع التغيير على المستوى الشخصى والأسرى

والمجتمعى، سواء كانت تعمل فى القطاع العام أو الخاص أو حتى لحسابها الخاص.

كما عرفت " رائدة أيوب " (٢٠١٠ : ٨٧) التمكين بأنه زيادة قوة الأفراد السياسية والإجتماعية والإقتصادية، أو هو عملية إجتماعية متعددة الجوانب تساعد الأفراد فى التحكم بحياتهم وضبطها. وأضاف " عبد الرازق، وحسن " (٢٠١٢ : ٧٢٨) بأن التمكين هو إعطاء شخص ما القوة أو السلطة القانونية ليفعل شيء ما، وقد يعنى زيادة القوة الروحية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية للأفراد.

وفي هذا الصدد فقد أشارت " رائدة أيوب " (٢٠١٠ : ٩١) إلى أن إستراتيجيات تمكين المرأة تتمثل فى : تعزيز فرص التعليم ما بعد الأساسى للفتيات فى الوقت الذى يتم به الإلتزام تماماً بالتعليم الأبتدائى العمومى، والضمان الصحى والحقوق الجنسية والإنجابية، والإستثمار فى البنية التحتية للحد من عبء الوقت على الفتيات والنساء، وضمان إمتلاك الفتيات والنساء للملكية والتوريث، وتحقيق المساواة بين الجنسين فى التوظيف، وزيادة حق النساء من المقاعد فى البرلمانات والإدارات المحلية، ومكافحة العنف ضد المرأة .

وقد أشار تقرير للبنك الدولى نقلاً عن " الجعفراوى " (٢٠١٣ : ٧٢ – ٧٣) إلى أن أهم عناصر التمكين تتمثل في الحصول على المعلومات بإعتبارها تمثل عنصر قوة، فالمرأة التى لديها المعلومات مؤهلة أكثر من غيرها للإستفادة من الفرص والوصول للخدمات وممارسة حقوقها. ومن العناصر أيضاً المشاركة فى عمليات إتخاذ القرار الخاصة بتخصيص الموارد العامة بما يتفق وإحتياجات وأولويات المجتمع المحلى، بالإضافة إلى عنصر المسئولية والقدرة التنظيمية، أى أن النساء يكن قادرات على تنظيم أنفسهن والعمل معاً، والقدرة على تعبئة الموارد لحل المشكلات التى تهمهن جميعاً.

ويعتبر التمكين أحد المداخل الأساسية لعملية التنمية لتحقيق الإستثمار لدور المرأة، فالتنمية التى لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر، وبذلك تهمل نصف المجتمع وتنكر قدرتهم على الإنتاج، ومن الطبيعى ألا تقوم تنمية إنسانية ونصف المجتمع ضعيف، مع الأخذ فى الإعتبار بأن بعض الأبحاث قد أثبتت ان للنساء قدرات خاصة عقلية وعاطفية بل وجسدية يتفوقن بها على الرجال فى مجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية (العزازى ، ٢٠١٢ : ١).

ومن أهم مقومات التمكين للمرأة هى تقدير المرأة لذاتها داخل أسرتها وداخل المجتمع الذى تعيش فيه، فهناك مايسمى بالمرآة السلوكية وهى رؤية الانسان لنفسه في المنظمة ، وهى عبارة عن تصوير عقلانى لرؤية الفرد لنفسه وهى مفيدة في اتخاذ القرارات والتغير والتجديد (سويلم : ٢٠١٥ ، ١٦٤) فلابد ان تكون لدى المرأة التقدير والثقة في ذاتها لكى تستطيع أن تكون عضوا فاعلا في المجتمع .

وتلعب المرأة الريفية بشكل خاص دورًا أساسيًا وهاماً في التنمية الريفية فهى تشارك الرجل في جميع المجالات، ونظرًا لهذه الادوار التى تقوم بها فهى في حاجة ملحة إلى تطويرها ودعمها، ولكى يتم ذلك بصورة علمية وفعالة لابد أن يكون ذلك في ضوء مؤشرات واقعية عن حالة المرأة ومدى تمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا ، فهناك مجموعة واضحة من المشاكل تعاني منها المرأة الإفريقية والعربية بشكل عام وجميعها بسبب الأمية، وهى التى تعوقها عن القيام بأدوارها . ويعني هذا بالضرورة أن الجزء الأكبر من عملية التمكين يعتمد على تعليم المرأة. وتكمن جذور المشكلة في الأهمية التي تضعها المرأة ذاتها في التعليم حيث أن غالبية النساء يعتقدن أن حياة المرأة الناجحة تكمن في محيط أطفالها وزوجها والأعمال المنزلية حيث يمنعها غياب الطموح الشخصي من التفكير في متابعة الأهداف والغايات التعليمية والتي يمكن أن يكون له الأثر الأكبر على حياتها. هذا إلى جانب عدم امتلاك المرأة لأي أصول، بسبب الممارسات التمييزية الخاصة بالملكية والوراثة للأرض في الكثير من الدول الأفريقية، والتي تحد من تمكين المرأة من السيطرة على الممتلكات وعلى الموارد وخاصة الأرض (ماتو:٢٠١٦،١٢-١٣). www.assecaa.org/.../**Women**ParliamentWorkPaper

في ضوء ماتم استعراضه من الواقع الاجتماعى الذى يحيط بالمرأة في مجتمعها الذى تعيش فيه والذى قد يساعدها أو يحد من مشاركتها في القيام بأدوارها الاجتماعية والاقتصادية داخل أسرتها ومجتمعها، وجد أن هناك العديد من النظريات التى تفسر اختلاف مستوى تحقيق هذه الأدوار أو المسئوليات التى تقوم بها المرأة ، وأحد هذه النظريات التى تخدم موضوع البحث هى نظرية الحاجات الإنسانية التى قدمها ماسلو Maslow حيث تفترض هذه النظرية أن حاجات الإنسان المختلفة تنتظم في سلم هرمي، وتشغل الحاجات الفسيولوجية من مأكل ومشرب ومليس ومأوى وغيرها قاعدة ذلك الهرم، ويعلو هذا المستوى الحاجة إلى الأمن، ثم الحاجة إلى الحب والانتماء .ثم الحاجة إلى الاحترام والتقدير ثم أخيراً يحتل قمة الهرم الحاجة إلى تأكيد الذات .ويفترض أن الحاجات غير المشبعة تمثل المحرك الرئيسي للإنسان الذي يدفعه إلى العمل، وأن هذه الحاجات غير المشبعة ينبغي إشباعها قبل التحرك لمستوى أعلى من الحاجات على السلم الهرمي (العزبي، ١٩٩٩: ٤١-٤٢).

ومن هنا يمكن القول أن مستويات تمكين السيدات الريفيات تختلف وفقاً للمستوى الذي تقف عنده كل سيده من هرم الحاجات الإنسانية فهناك فئة من السيدات مازلن يبحثن عن إشباع الحاجات الفسيولوجية، في الوقت الذي تسعى فيه فئة أخرى إلى اشباع الحاجة إلى الأمن، في حين تسعى فئة ثالثة إلى اشباع الحاجة إلى الحب والانتماء، وهكذا.

ولعله من المرجح كذلك أن الاختلاف في مستوى الحاجات الإنسانية للسيدات الريفيات وفقا لهذه النظرية، يتوقف على بعض الخصائص والسمات المميزة لهؤلاء السيدات مثل :العمر، والمستوى التعليمي، ومستوى الانفتاح الثقافي، ومستوى الدافع الاحرازي، والمستوى المعيشي لهؤلاء السيدات الريفيات، واستناداً إلى هذه النظرية كذلك يمكن القول أن بعض السيدات الريفيات إنما يسعين لتحسين مستوى تمكينهن الاجتماعي والاقتصادي ليقابلن مستوى حاجاتي أعلى مثل الحاجه إلى الشعور بالانتماء والاحترام وتقدير الذات.

مشكلة البحث:

إن تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا هو استراتيجية عمل فى حد ذاتها لحقيق التنمية وليس هدفًا في حد ذاته ، لذا فقد أصبح التمكين مطلبًا حيويًا لانه يؤثر على الأسرة التى تعتبر أحد النظم الاجتماعية الكبرى والأساسية في أى مجتمع فهى تدخل في علاقات متشابكة وفي تفاعل كامل مع بقية النظم القائمة في أى مجتمع، ومن ثم فان الحاجة إلى فهم الأسرة المعاصرة ودعمها، والحد من المشكلات المتعددة التى تحدث داخلها كالانحراف، وزيادة معدلات الطلاق، والبطالة، والتسرب من التعليم، تدعوا إلى التركيز على المجتمع المعاصر الذى تعيش فيه هذه الأسرة وتتفاعل معه، ولان المرأة تمثل نصف القوى البشرية في المجتمع، ومسئولة عن كل مستقبله من خلال مسئوليتها عن التنشئة الاجتماعية ، وتكونهم كشخصية اجتماعية ثقافية تنتمى إلى مجتمع بعينه وتدين بثقافة بذاتها ، فإن ذلك لن يتحقق إلا من خلال التمكين الاقتصادى، والاجتماعى لها .

فزيادة تمكين المرأة الريفية يعزز ويزيد دورها ، ومن ثم تقليل الفجوات الامر الذى يترتب عليه الإرتقاء بأحوالها وأوضاع أسرتها . ولذا فالاهتمام بتمكين المرأة الريفية في هذا البحث ينبع من أهمية زيادة فاعلية دور المرأة وإنعكاسه على الأسرة والمجتمع ، فهل استطاعت المرأة في ظل هذه المستجدات أن يكون لها دورا في اتخاذ القرارات المتعلقة بجوانب التمكين الاجتماعي والاقتصادي لها في الأسرة، وماهو مستوى هذا التمكين؟، وماهى مجموعة المتغيرات التى ترتبط بالتمكين الاجتماعى والاقتصادى للمرأة الريفية؟ وماهى المشكلات التى تعانى منها المرأة الريفية؟ وماهى مقترحاتها لحل هذه المشكلات ؟

الاهداف :

وفى ضوء تساؤلات البحث أمكن صياغة الأهداف التالية :

١- التعرف على الأهمية النسبية لمحاور التمكين الإجتماعى والإقتصادى بمحافظة الفيوم.

٢ - التعرف على مستوى التمكين الاجتماعى والإقتصادى للمرأة الريفية بمحافظة الفيوم .

٣- تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين الدرجة الكلية للتمكين الإجتماعى و التمكين الإقتصادى للمرأة الريفية بمحافظة الفيوم.

٤- التعرف على أهم المشكلات التى تواجه المرأة الريفية بمحافظة الفيوم.

٥- التعرف على أهم الحلول المقترحة من وجهة نظر المبحوثات لمواجهة تلك المشكلات بمحافظة الفيوم

فروض البحث :

ولتحقيق أهداف البحث (الثالث والرابع) تم صياغة الفرضين الاحصائيين التاليين:

١. لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة (عمر المبحوثة، عدد سنوات تعليم المبحوثة، حجم الأسرة ، خبرة المبحوثة بالعمل الزراعى، حجم الحيازة الزراعية للمبحوثة، الدخل الشهري

للأسرة، وحجم الحيازة الحيوانية للاسرة، وعدد المتعلمين بالأسرة، وعدد سنوات الخبرة بتصنيع منتجات الالبان، عدد سنوات الخبرة بتسويق المنتجات، تبنى المبحوثة للأفكار الجديدة، ودرجة الرضا عن الخدمات، ومشاركة المبحوثة في المشروعات الانتاجية، وبين الدرجة الكلية للتمكين الاجتماعى للمرأة الريفية بمنطقة البحث.

٢. لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة (عمر المبحوثة، عدد سنوات تعليم المبحوثة، حجم الأسرة، الخبرة بالعمل الزراعى، حجم الحيازة الزراعية للمبحوثة، الدخل الشهري للأسرة، وحجم الحيازة الحيوانية، وعدد المتعلمين بالأسرة، وعدد سنوات الخبرة بتصنيع منتجات الالبان، عدد سنوات الخبرة بتسويق المنتجات، تبنى المبحوثة للأفكار الجديدة، ودرجة الرضا عن الخدمات، ومشاركة المبحوثة في المشروعات الانتاجية، وبين الدرجة الكلية للتمكين الاقتصادى للمرأة الريفية بمنطقة البحث.

الأهمية التطبيقية للبحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى أن التمكين الاجتماعى والاقتصادى للمرأة الريفية قد يحد من المشكلات التى تنتشر بالمجتمع وخاصة المجتمع الريفى كالتسرب من التعليم ، وانحراف بعض الشباب، وهجرتهم إلى الحضر بحثا عن الرزق لرفع مستوى معيشة أسرهم، ، وذلك من منطلق أن المرأة الريفية هى المسئولة عن تأمين الغذاء، وتوفير فرص التعليم للأبناء، وتقديم الرعاية الصحية لهم، الأمر الذي يؤثر على التنمية الريفية بوجة خاص، والمجتمع بوجه عام.

كما أن تحديد أهم المشكلات التى تواجه المرأة الريفية، ومقترحات المبحوثات لحل هذه المشكلات قد يوفر لواضعي السياسات والتنفيذيين رؤية واضحة تمكنهم من وضع الأطر الصحيحة لتحسين حالة المرأة، والنهوض بها، وتساعدهم في تحديد الآليات المناسبة لامكانيات وظروف المرأة الريفية، وتوفير مختلف الخيارات التى تساعدها على اتخاذ القرارات، سواء في المجال الاجتماعى أو الاقتصادى، مع التركيز على حل المشكلات التى تعانى منها السيدات الريفيات، وذلك من خلال البرامج التنموية الهادفة من قبل التنفيذين والمهتمين بشئون المرأة، وذلك لدعمها وتمكينها اجتماعيًا واقتصاديًا.

الطريقة البحثية

١ - منهج البحث :

استخدم البحث منهج المسح الاجتماعي الجزئى بالعينة، ويعتبر هذا البحث وصفي تحليلي، الذى يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ووصفها، والتعبير عنها كيفيًا وكميًا، وتحديد العلاقات بين المتغيرات، ثم استخلاص النتائج.

٢ - المجال الجغرافي :

أجرى هذا البحث في محافظة الفيوم وفقًا لمعيار الفقر، حيث تعتبر الفيوم من المحافظات المصرية الفقيرة، والتى تحتل المرتبة الرابعة على مستوى محافظات مصر من حيث درجة انتشار الفقر بين سكانها وتبلغ نسبة الفقر بها ٣٦% (المجلس القومى للسكان:٢٠١٤) ، وتم اختيار مركزى الفيوم وطامية بطريقة عشوائية، وبنفس الطريقة تم اختيار قرية واحدة من كل مركز فكانت قرية كفور النيل بمركز الفيوم، وقرية كفر محفوظ مركز طامية.

٣ - حجم العينة :

بلغت شاملة البحث ٧١١٩ أسرة (٣٦٣٢ أسرة بقرية كفر محفوظ ، ٣٤٨٧ أسرة بقرية كفور النيل (مركز دعم واتخاذ القرار بمحافظة الفيوم، ٢٠١٦ ، بيانات غير منشورة) ، وتم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة Yamane ، وبحساب نسبة الخطأ ١٠ % (العزبى : ٢٠١٧ ، ٣٣)،

وقد مثل إطار المعاينة عدد ١٢٠ سيدة من الأسر الريفية، وتم اختيارهن بطريقة عشوائية باستخدام أسلوب العينة المساحية وذلك بتقسيم كل قرية إلى مربعات سكنية، والاختيار بالطريقة العشوائية المنتظمة من هذه المربعات حيث تم اختيار عدد ٦١ سيدة من قرية كفر محفوظ مركز طامية، ٥٩ سيدة بقرية كفور النيل مركز الفيوم ، وذلك كنسبة وتناسب لأعداد الأسر بقرى البحث .

٤ - أداة جمع البيانات :

استخدم الإستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات، وذلك بعد اختباراستمارة الاستبيان على عينة عشوائية قوامها ٢٠ سيدة ريفية بقرية كفر محفوظ مركز طامية، وبعد اجراء التعديلات اللازمة أصبحت الاستمارة صالحة لجمع البيانات المطلوبة.

٥ - أدوات التحليل الإحصائي :

استخدم في تحليل البيانات بعض الأساليب الإحصائية الوصفية مثل النسب المئوية، والتكرارات، كما استخدم معامل الارتباط البسيط لبيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية المحتملة بين درجتى التمكين الاجتماعى، والتمكين الاقتصادى للمرأة، وبين المتغيرات المستقلة المدروسة.

٦ - متغيرات البحث :

أولاً : المتغيرات المستقلة المدروسة وطريقة القياس:

إشتملت الإستمارة على المتغيرات التالية :عمر المبحوثة، وتم قياسه بالرقم الخام لعدد سنوات عمر المبحوثة، ثم قسم الى ثلاثة فئات فئة الشباب (١٥- ٣٣)، وفئة متوسطى العمر (٣٤-٤٩)، وفئة كبار السن (٥٠ سنة فأكثر) وحجم الأسرة، وتم قياسه بالرقم الخام لعدد أفراد الأسرة، وقسم إلى ثلاث فئات أسرة صغيرة، أسرة متوسطة، أسرة كبيرة، والمستوى التعليمى للمبحوثة وقيس بالرقم الخام لعدد سنوات تعليم المبحوثة، وتم توصيفه وفقاً للفئات التالية: (أمية)، (تقرأ وتكتب)، (تعليم متوسط)، (تعليم فوق متوسط)، عدد المتعلمين بالأسرة، وقيس بالرقم الخام لأعداد المتعلمين، والدخل الشهرى للأسرة بالجنيه، وحجم الحيازة الزراعية للأسرة، وهي مقدار ما تحوزه الأسرة من الأرض الزراعية سواء مستأجرة أو مملوكة، وتم قياسه بالقيراط ثم قسمت إلى الفئات التالية (ليس لديها حيازة)، (٩ قيراط فأقل)، (١٠ قيراط فأكثر)، وحجم الحيازة الحيوانية لأسرة المبحوثة، وتم قياسه بمعايرة الوحدات الحيوانية التى تمتلكها الأسرة وفقًا لمقياس سابق (أحمد : ١٩٩٣، ١٨٠- ١٩٠) حيث تم اعطاء الجاموسة ١.٣ وحدة ، والبقرة وحدة حيوانية واحدة ، وكل ٧ ماعز وحدة حيوانية ، وكل ٥ من الخراف وحدة حيوانية، وتم جمع الوحدات الحيوانية المعايرة لتعبر عن الدرجة الكلية للحيازة الحيوانية، ورضا المبحوثة عن الخدمات العامة بالقرية، وخبرة المبحوثة بالعمل الزراعي، وتم قياسه بالرقم الخام لعدد السنوات التي شاركت فيها المبحوثة في العمل الزراعى ، وتم قياسه بعدد السنوات، والخبرة بتصنيع منتجات الالبان وقيس بعدد السنوات، وعدد سنوات خبرة المبحوثة فى تسويق المنتجات، والتجديدية، وتم قياسه من خلال سؤال المبحوثات عن امكانية تطبيق اى شيئ جديد ، هل تجربه على نطاق ضيق ، أم تنتظر حتى يطبقه أخرون، أو لا تجربه على الاطلاق وحسبت الأعداد والنسب المئوية لاختيارات المبحوثات .

ثانيا المتغيرت التابعة وطرق القياس :

١-التمكين الاجتماعى للمرأة الريفية :

ويقصد به قدرة المرأة على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ومشاركتها في الانشطة المجتمعية التى تعود بالنفع على الأسرة والمجتمع الذى تعيش فيه، وتم قياسه من خلال مجموعة من المحاور وهى (محور الثقة بالنفس واحترام الذات، ومحور المشاركة في اتخاذ القرار بتعليم الأبناء وزواجهم ، ومحور الشعور بالتقدير من قبل الأخرين، ومحور القدرة على اتخاذ القرارات الأسرية، ومحور العضوية في المنظمات الاجتماعية، ومحور القدرة على الادارة والقيادة) وتم صياغة مجموعة من العبارات التى تتناسب مع كل محور من هذه المحاور كمشاركتها في اختيار شريك الحياة لأبنائها، أو تعليمهم، وحريتها في اتخاذ هذه القرارات، وثقتها في نفسها، ومدى تقييمها لكل ماتقوم به، وتعديل وتغييرماترغب في تغييره داخل الأسرة، ومشاركتها الأهل والأصدقاء في مختلف المناسبات، وقدرتها على إدارة شئون الأسرة وحل المشكلات التى تواجهها، وقدرتها على تعديل سلوك أفراد أسرتها، ومشاركتها بالأنشطة المحلية ، والمشاركة في عضوية المنظمات الاجتماعية لتحسين حالة القرية التى تعيش فيها، وتم حساب المتوسط الحسابى لكل محور منسوبا لعدد العبارات لكل محور، ثم ترتيب هذه المحاور لتحديد أى هذه المحاور ذات الأهمية في تحديد مستوى التمكين الاجتماعى، وبلغ العدد الكلى للعبارات ٢١عبارة، وأخذت الإستجابات (دائمًا، أحيانًا، نادرًا) وأعطيت الدرجات (١،٢،٣) على الترتيب وجمعت الدرجة الكلية لجميع الاستجابات لتعبر عن الدرجة الكلية للتمكين الاجتماعى للمرأة الريفية، وتم تقسيم هذه الدرجة إلى ثلاثة مستويات (تمكين اجتماعى منخفض ،تمكين اجتماعى متوسط ، وتمكين اجتماعى مرتفع)، وقد بلغ المدى النظرى لهذا المقياس ما بين (٢١ – ٦٣) درجة.

٢- التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية :

وهو عبارة عن قدرة المرأة على المشاركة في تحسين دخل الأسرة، ومساهمتها في توفير احتياجات الأسرة من خلال ممارستها لأى نشاط يحقق لها دخل خاص بها، وتم قياسه من خلال مجموعة من المحاور هى (محور القدرة على تغيير مستوى المعيشة للاسرة ورفع مستواها الاقتصادى، ومحور حرية التصرف بالدخل، ومحور تقديرعمل المرأة ، ومحور الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات، ومحور القدرة على إدارة المشاريع الخاصة ، ومحور القدرة على اتخاذ القرارات الانتاجية ، ومحور الوعى الاقتصادى للمرأة ، ومحور القدرة على المنافسة لمتطلبات السوق) وتم صياغة مجموعة من العبارات التى تتناسب مع كل محور من هذه المحاور كمعرفتها بالمشروعات الصغيرة، وقدرتها على إدارة مشروع خاص بها، وتسويق منتجات هذا المشروع، ومدى اقتناعها بعمل المرأة ودورها في تحسين دخل الأسرة، ومعرفتها بأسعارتسويق المنتجات الزراعية، والحيوانية، وتصنيع بعض المنتجات المزرعية، وتسويقها، وقدرتها على إدارة ميزانية الأسرة، وتم حساب المتوسط الحسابى لكل محور بقسمة الدرجة الكلية لكل محور على عدد العبارات ، وذلك لتحديد أى المحاور له دورا مؤثرا في رفع التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية ، وبلغ عدد العبارات الكلى لجميع المحاور ٢٣ عبارة و التى أخذت الإستجابات (دائمًا، أحيانًا، نادرًا) وأعطيت الدرجات (٣،٢، ١) علي الترتيب، وجمعت الدرجة الكلية لجميع الاستجابات لتعبر عن الدرجة الكلية للتمكين الاقتصادى، وتم تقسيمها إلى ثلاثة مستويات (تمكين اقتصادى منخفض، تمكين اقتصادى متوسط ، وتمكين اقتصادى مرتفع)، وبلغ المدى النظرى لهذا المقياس ما بين (٢٣- ٦٩) درجة.

النتائج والمناقشات

أولاً : وصف عينة البحث :

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١) والخاصة بتوزيع المبحوثات وفقًا لبعض خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية بمنطقة البحث بمحافظة الفيوم إلى ما يلى :

العمر:

أن ٤٩ % من المبحوثات الريفيات يقعن فى الفئة العمرية (١٥ – ٣٣) سنة ، بينما ٣٠ % منهن يقعن فى الفئة العمرية (٥٠ سنة فأكثر)، بينما ٢١ % منهن يقعن فى الفئة العمرية (٣٤ – ٤٩) سنة، ويتضح من فئات العمر أنه مازال هناك زواج مبكر في الريف في الفئة الأولى ، حيث وجدت خمس حالات من السيدات تزوجن في عمر ١٥، ١٦، ١٦،١٧، ١٨ سنة .

حجم الأسرة :

تبين أن ٨٩ % من المبحوثات الريفيات يقعن فى فئة عدد أفراد الأسرة من (٣ – ٨) أفراد، بينما ٨ % منهن يقعن فى فئة عدد أفراد الأسرة من (٩-١٤) فرد، فى حين أن ٣ % منهن يقعن فى فئة عدد أفراد الأسرة (١٥ فرد فأكثر) ، وهذا يتفق مع ما أكد علية تقرير التنمية البشرية لمحافظة الفيوم حيث لوحظ انه رغم الجهود المبذولة لتقليل معدل الزيادة السكانية، فما زال معدل النمو السكانى يتسم بالارتفاع بقدر لا يتناسب مع موارد المجتمع ، ويؤثر سلبا على مستوى رفاهية أفراد المجتمع (تقرير التنمية البشرية – الفيوم :٢٠٠٣، ٧١).ولا تزال الفتيات تواجههن تمييزا بسبب المواقف الثقافية المتأصلة، والزواج المبكر، وحالات الحمل، وعدم توفرالمدارس التى يمكن الالتحاق بها(العمل من أجل التمكين للمرأة ، خبرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ منهاج عمل بيجين ، ٢٠٠٠، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، ص ٤).

المستوى التعليمى للمبحوثة :

تشير النتائج أن مايقرب من نصف عينة البحث أميات (٤٨ %) ، بينما ٤١ % منهن تعليم متوسط (عدد سنوات تعليمهن ٧ سنوات فأكثر)، فى حين أن ١١% منهن تقرأ وتكتب (عدد سنوات تعليمهن ٦ سنوات فأقل). ويتضح من هذه النسب أن أكثر من نصف المبحوثات (٥٩%) يقعن في فئة الأميات، وتقرأ وتكتب في حين أن الجزءالأكبر من عملية التمكين يعتمد بشكل أساسي على تعليم المرأة ، ولذا تعتبر هذه النسبة معوقًا كبيرًا لتمكين المرأة الريفية عينة البحث سواء اجتماعيًا أو إقتصاديًا.

عدد المتعلمين بالأسرة :

اتضح من بيانات البحث أن مايزيد عن نصف عينة البحث (٦٠ %) من المبحوثات الريفيات لديهن (٣ أفراد فأقل) متعلمين، الأمر الذى يعكس مستوى متدنى للتعليم داخل الأسرة ، وقد لا يساعد ذلك المرأة الريفية على تمكينها اجتماعيًا ، أو اقتصاديًا ، بينما ٣٦ % منهن لديهن من (٤ – ٧ أفراد) متعلمين، فى حين أن ٤ % منهن لديهن (٨ أفراد فأكثر) متعلمين .

جدول ١. توزيع المبحوثات وفقاً لخصائصهن الاجتماعية والاقتصادية

المتغيرات المستقلة	العدد ن=١٢٠	%
١ - عمر المبحوثة :		
(١٥ – ٣٣) سنة	٥٩	٤٩
(٣٤ – ٥٢) سنة	٢٥	٢١
(٥٣- ٧١) سنة	٣٦	٣٠
٢ – عدد أفراد أسرة المبحوثة:		
(٣ – ٨) أفراد	١٠٧	٨٩
(٩ – ١٤) فرد	١٠	٨
(١٥ فرد فأكثر)	٣	٣
٣ – عدد سنوات تعليم المبحوثة :		
أمية	٥٨	٤٨
تقرأ وتكتب	١٣	١١
تعليم متوسط	٤٩	٤١
٤ – عدد المتعلمين بأسرة المبحوثة :		
(١ - ٣) أفراد	٧٢	٦٠
(٤ – ٧ أفراد)	٤٣	٣٦
(٨ أفراد فأكثر)	٥	٤
٥ – الدخل الشهرى لأسرة المبحوثة :		
(٢٠٠ – ١٨٠٠) جنيه	٦٨	٥٧
(١٨٠١ – ٣٤٠١) جنيه	٤٦	٣٨
(٣٤٠٢ جنيه فأكثر)	٦	٥
٦ – حجم الحيازة الزراعية للاسرة		
(ليس لديها حيازة)	٥٦	٤٧
(٩ قيراط فأقل)	٣٥	٢٩
(١٠ قيراط فأكثر)	٢٩	٢٤
٧ – نوع أسرة المبحوثة :		
أسرة بسيطة	٧٦	٦٣
أسرة غير بسيطة	٤٤	٣٧
٨ – حجم الحيازة الحيوانية لأسرة المبحوثة		
حيازة حيوانية صغيرة(١ وحدة فأقل)	٦٦	٥٥
حيازة حيوانية متوسطة(٢ – ٣ وحدات)	٤٧	٣٩
حيازة حيوانية كبيرة (٤ وحدات فأكثر)	٧	٦
٩– درجة رضا المبحوثة عن الخدمات العامة بالقرية		
منخفضة (١٧ – ٢٤) درجة	٧٢	٦٠
متوسطة (٢٥ – ٣٢) درجة	٤٦	٣٨
عالية (٣٣ درجة فأكثر)	٢	٢
١٠- خبرة المبحوثة بالعمل الزراعى		
صفر- ١٨ سنة	٦٣	٥٢
١٩ - ٣٧ سنة	٣٢	٢٧
٣٨ - فأكثر	٢٥	٢١
١١- خبرة المبحوثة في تسويق المنتجات		
ليس لديها خبرة بالعمل الزراعى	٨٣	٦٩
خبرة صغيرة (١٠ - ٢٣ سنة)	١٦	١٤
خبرة متوسطة (٢٤ - ٣٧ سنة)	١١	٩
خبرة كبيرة (٣٨ - ٥٠ سنة)	١٠	٨

جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

دخل الأسـرة :

تشير النتائج أن مايزيد عن نصف عينة البحث (٥٧ %) من أسر المبحوثات الريفيات دخلهن الشهرى منخفض (٢٠٠ – ١٨٠٠) جنيه ، وقد لا يعطى هذا الانخفاض في الدخل الفرصة للمرأة الريفية لكى تقوم ببعض المشروعات الصغيرة ، التى تساعدها على رفع مستوى الأسرة ، وأن ٣٨ % منهن دخلهن الشهرى متوسط (١٨٠١ – ٣٤٠١) ، فى حين أن ٥ % منهن دخلهن الشهرى مرتفع (٣٤٠٢ جنيه فأكثر) .

حجم الحيازة الزراعية :

يتضح من النتائج أن ٤٧ % من أسر المبحوثات الريفيات ليس لديهن حيازة، فى حين أن ٢٩ % منهن لديهن حيازة تتراوح من (٦- ٩

قراريط)، بينما ٢٤ % منهن لديهن حيازة (١٠ قيراريط فأكثر)، الأمر الذى يعكس مستوى اقتصادى منخفض للاسرة لا يوفر للمرأة فرصة الاستثمار أو الادخار لتحسين مستوى الأسرة .

نوع الأسرة :

تشير النتائج أن ٦٣ % من أسر المبحوثات الريفيات أسر بسيطة، فى حين أن ٣٧ % منهن أسرهن ممتدة أو مركبة.

حجم الحيازة الحيوانية:

وجد أن ٥٥% من أسرالمبحوثات الريفيات حجم حيازتهن الحيوانية صغيرة (١ وحدة فأقل)، بينما ٣٩ % منهن حجم حيازتهن الحيوانية متوسطة (٢ – ٣) وحدة، فى حين أن ٦% منهن حجم حيازتهن كبيرة (٤ وحدات فأكثر) .

رضا المبحوثات عن الخدمات العامة بالقرية :

كما تبين أن٦٠% من المبحوثات الريفيات درجة رضاهن عن الخدمات العامة بالقرية منخفضة، بينما ٣٨% منهن درجة رضاهن متوسطة، فى حين أن ٢% منهن درجة رضاهن مرتفعة .

خبرة المبحوثة بالعمل الزراعى :

اتضح من عينة البحث أن ٥٢ % من المبحوثات خبرتهن بالزراعة منخفضة (صفر- ١٨ سنة)، و٢٧% خبرتهن متوسطة بالزراعة (١٩- ٣٧ سنة)، و٢١ % خبرتهن بالزراعة كبيرة (٣٨ فأكثر) .ويتتبع وصف هذه المتغيرات وجد انها تتفق مع ما أشارت اليه استراتيجية التنمية الزراعية (٢٠٠٩ ، ٩٤) انه لا يتوافر لدى غالبية نساء الريف المقومات القانونية التى تمكنهم من القيام بأدوارهن في تنمية القطاع الريفي بفعالية ، بالإضافة إلى اتساع دوائر الفقر فيما بين الريفيات مع ارتفاع نسب الأمية ومعدلات البطالة ، وتحمل المرأة مسئوليات متعددة في ظل غياب نسبة ليست قليلة من الازواج ، إما لأسباب اقتصادية أو اجتماعية ، الأمر الذى يتطلب تعزيز قدرتها ، ومقوماتها لتتمكن من القيام بهذه المسئوليات .

ثانياً : الأهمية النسبية لمحاور التمكين الاجتماعى والإقتصادى:

١ – الأهمية النسبية لمحاور التمكين الاجتماعى :

ولمعرفة الأهمية النسبية لمحاور التمكين الاجتماعى بمحافظة الفيوم ، أشارت النتائج الواردة بالجدول (٢) أن محور القدرة على الادارة والقيادة جاء في الترتيب الأول، يليه الشعور بالتقدير والاحترام من الآخرين، ثم القدرة على اتخاذ القرارات الأسرية، الأمر الذى يجعلها أكثر ثقة في نفسها، والمشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بزواج الأبناء وتعليمهم ، وتستطيع أيضًا المشاركة في عضوية المنظمات الاجتماعية .

جدول ٢. الأهمية النسبية لمحاور التمكين الاجتماعى

محاور التمكين الاجتماعى	المتوسط الحسابى	الترتيب
الثقة بالنفس واحترام الذات	٢.١٢٧	٤
المشاركة في اتخاذ القرار بتعليم البنات وزواجهن	١.٦١٩	٥
الشعور بالتقدير من قبل الأخرين	٢.٢٢٥	٢
القدرة على اتخاذ القرارات الأسرية	٢.١٣٦	٣
العضوية في المنظمات الاجتماعية	٠.٥٨٨	٦
القدرة على الادارة والقيادة	٢.٥٥٦	١

جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

٢ – الإهمية النسبية لمحاور التمكين الاقتصادى :

تشير النتائج الواردة بالجدول (٣) أن ترتيب محاور التمكين االاقتصادى للمرأة الريفية جاء كالتالى ، محور القدرة على تغيير مستوى المعيشة للأسرة ورفع مستواها الاقتصادى جاء في الترتيب الأول ، يليه اقتناع المبحوثات بعمل المرأة ، ثم القدرة على اتخاذ القرارات الانتاجية المزرعية ،ثم القدرة على إدارة المشاريع الخاصة ، الوعى الاقتصادى للمرأة الريفية ، ثم القدرة على المنافسة في سوق العمل، وحرية التصرف بالدخل، وجاء في المرتبة الأخيرة الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات .

ثالثاً : مستوى التمكين الإجتماعى والإقتصادى للمبحوثات الريفيات بمحافظة الفيوم :

١ – مستوى التمكين الإجتماعى :

أشارت النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) والخاص بمستوى التمكين الإجتماعى للمبحوثات الريفيات بمنطقة البحث أن ٤٥ % من المبحوثات مستوى تمكينهن الإجتماعى كان متوسطاً، بينما ٤٢ % منهن كان مستوى تمكينهن الإجتماعى منخفضاً، فى حين كان ١٣ % منهن مستوى تمكينهم عالياً، ويتضح من هذه النسب أن ٨٧ % من المبحوثات في حاجة إلى رفع مستوى التمكين الاجتماعى لهن، وقد يكون أحد أسباب ذلك هو ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض المستوى التعليمى بين السيدات بالعينة والتى تصل إلى ٥٩% (٤٨ % من السيدات أميات ، و١١ % تقرأ وتكتب فقط) .

جدول ٣ . الأهمية النسبية لمحاور التمكين الاقتصادى بمحافظة الفيوم

مكونات التمكين الاقتصادى	المتوسط الحسابى	الترتيب
القدرة على تغيير مستوى المعيشة للأسرة ورفع مستواها الاقتصادى	٢.٥٩٧	١
حرية التصرف بالدخل	١.٧٩١	٧
رأيك بالنسبة لعمل المرأة (أهمية عمل المرأة)	٢.٤٧٨	٢
الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على الذات	١.٥٠٠	٨
القدرة على إدارة المشاريع الخاصة	٢.٢٢٥	٤
القدرة على اتخاذ القرارات الانتاجية المزرعية	٢.٢٧١	٣
الوعى الاقتصادى	١.٩٣٨	٥
القدرة على المنافسة في سوق العمل	١.٨٤٦	٦

جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

جدول ٤. توزيع المبحوثات وفقاً لمستوى التمكين الإجتماعى

مستوى التمكين الإجتماعى	العدد	%
منخفض (٢٧ – ٣٥) درجة	٥٠	٤٢
متوسط (٣٦ – ٤٤) درجة	٥٤	٤٥
عالى (٤٥ درجة فأكثر)	١٦	١٣
الاجمالى	١٢٠	١٠٠

جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

٢ - مستوى التمكين الإقتصادى:

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (٥) لمستوى التمكين الإقتصادى للمبحوثات الريفيات بمنطقة البحث، أن ٦٩ % من المبحوثات مستوى تمكينهم الإقتصادى كان متوسطاً، بينما ١٦ % من المبحوثات كان مستوى تمكينهن الإقتصادى منخفضاً، فى حين كان ١٥ % منهن مستوى تمكينهن كان عالياً، ويمكن تفسير انخفاض التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية بمنطقة البحث في ضوء عدم امتلاك المرأة للاصول والموارد كملكية الارض الزراعية، حيث اتضح من خصائص عينة البحث أن مايقرب من نصف عينة البحث ليس لديهن حيازة زراعية، أو عدم توافر المهارات، أوالوعى لدى السيدات الذى يجعل لديهن القدرة على القيام بأى عمل خاص يعود بالدخل على الأسرة، ومما يؤكد ذلك أن مايقرب من ٨٤ % منهن لا يقدمن على تجربة أو تبنى أى فكرة جديدة، وقد يرجع ذلك إلى سيادة بعض العادات والتقاليد التى مازالت تحد من حركة السيدات وحريتهن في امكانية العمل الخاص والحصول على الدخل، وقد يرجع ذلك أيضًا إلى عدم توافر فرص عمل مناسبة للمرأة الريفية. أو انشغالهن بالسعى لتحقيق واشباع الحاجات الأساسية للأسرة وفقًا لما فسرته وأكدت عليه نظرية الحاجات لماسلو .

جدول ٥. توزيع المبحوثات وفقاً لمستوى التمكين الإقتصادى

مستوى التمكين الإقتصادى	العدد	%
منخفض (١٤ – ٤٠) درجة	١٩	١٦
متوسط (٤١ – ٥٧) درجة	٨٣	٦٩
عالى (٥٨ درجة فأكثر)	١٨	١٥
الاجمالى	١٢٠	١٠٠

جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

ويتفق ذلك مع دراسة عبد الرازق ، ومحمود حسن (عبد الرازق ، ومحمود حسن حسن : ٢٠١٢ ، ٧٣٨) حيث أشارت الدراسة أن متوسط درجات تمكين الأسر الريفية في المجال الاقتصادى ٣٧.٥ % وفي المجال الاجتماعى ٥٤. ٥ % (وقد يرجع ذلك لانخفاض مستويات المعيشة في الريف مما يجعلهم ينشغلون أكثر في شئون حياتهم الخاصة

كما اشارت أيضًا أن أقل مجالات تمكين الأسرة الريفية للمبحوثين اقتصاديًا هو مجال حيازة الأسر للمشروعات الانتاجية ٢٣ % ، وأقل مجال في التمكين الاجتماعى هو مجال عضوية أفراد الأسرة في المنظمات ١٨% (عبد الرازق ، ومحمود حسن حسن : ٢٠١٢ ، ٧٣٨)

رابعاً : العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين كل من درجتى التمكين الإجتماعى والإقتصادى بمنطقة البحث :

١ ـ طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة التمكين الإجتماعى للمبحوثات بمنطقة البحث :

للتعرف على العلاقة بين درجة التمكين الإجتماعى للمبحوثات والمتغيرات المستقلة ، تم صياغة الفرض الإحصائي التالى " لا توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين الدرجة الكلية للتمكين الإجتماعى للمرأة الريفية بمنطقة البحث" . ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون، حيث تبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) أن :

♦ هناك علاقة طردية ومعنوية عند مستوى (٠.٠١) بين كل من عدد سنوات خبرة المبحوثة فى تسويق المنتجات، ودرجة رضا المبحوثة عن الخدمات العامة بالقرية، وبين المتغير التابع درجة التمكين الإجتماعى للمبحوثات بمنطقة البحث، حيث بلغت قيم معاملات الإرتباط بالترتيب ٠.٢٤٨ ، ٠.٢٣٦ وهناك علاقة طردية ومعنوية عند مستوى (٠.٠٥) بالمتغير المستقل حجم الحيازة الحيوانية لأسرة المبحوثة، وبين المتغير التابع درجة التمكين الإجتماعى للمبحوثات بمنطقة البحث، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠.٢٠٣.

♦ كما وجدت علاقة عكسية ومعنوية عند مستوى (٠.٠٥) بالمتغير المستقل الدخل الشهرى لأسرة المبحوثة، وبين المتغير التابع درجة التمكين الإجتماعى للمبحوثات، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط -٠.٢٤٧ وجاءت العلاقة بباقي المتغيرات المستقلة المدروسة غير معنوية.

وبناء على النتائج السابقة يمكن رفض الفرض الإحصائي فيما يتعلق بكل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية : عدد سنوات خبرة المبحوثة فى تصنيع منتجات الألبان، ودرجة رضا المبحوثة عن الخدمات العامة بالقرية، وحجم الحيازة الحيوانية لأسرة المبحوثة، والدخل الشهرى لأسرة المبحوثة، وقبول الفرض البديل في هذه المتغيرات.

٢ ـ طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة التمكين الاقتصادى للمبحوثات بمنطقة البحث :

لتحديد العلاقة بين درجة التمكين الإقتصادى للمبحوثات بمنطقة البحث والمتغيرات المستقلة المدروسة، تم صياغة الفرض الإحصائي التالى " لا توجد علاقة بين درجة التمكين الإقتصادى للمبحوثات وبين المتغيرات المستقلة المدروسة".

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون، حيث تبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) أن :

♦ هناك علاقة طردية ومعنوية عند مستوى (٠.٠١) بالمتغيرات المستقلة : عمر المبحوثة، عدد سنوات خبرة المبحوثة فى الزراعة، عدد سنوات خبرة المبحوثة فى تصنيع منتجات الألبان، عدد سنوات خبرة المبحوثة فى تسويق المنتجات المزرعية، وبين المتغير التابع درجة التمكين الإقتصادى للمبحوثات بمنطقة البحث، حيث بلغت قيم معاملات الإرتباط بالترتيب : ٠.٢٦٩ ، ٠.٣٣٩ ، ٠.٢٧٢ ، ٠.٣٥٩ .

♦ هناك علاقة طردية ومعنوية عند مستوى (٠.٠٥) بالمتغيرات المستقلة : عدد سنوات خبرة المبحوثة فى التجارة ، درجة رضا المبحوثة عن الخدمات العامة بالقرية ، وبين المتغير التابع درجة التمكين الإقتصادى للمبحوثات بمنطقة البحث، حيث بلغت قيم معاملات الإرتباط على الترتيب ٠.٢٠٤ ، ٠.٢١٧ .

♦ وجاءت العلاقة بباقي المتغيرات المستقلة المدروسة غير معنوية.

وبناء على النتائج السابقة يمكن رفض الفرض الإحصائي فيما يتعلق بكل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية : عمر المبحوثة، عدد سنوات خبرة المبحوثة فى الزراعة، عدد سنوات خبرة المبحوثة فى تصنيع منتجات الألبان، وعدد سنوات خبرة المبحوثة فى تسويق المنتجات المزرعية، وعدد سنوات خبرة المبحوثة فى التجارة، ودرجة رضا المبحوثة عن الخدمات العامة بالقرية وقبول الفرض البديل في هذه المتغيرات.

الاستنتاج العام:

من النتائج السابقة يمكن القول بأن أهم المتغيرات التى تساعد المرأة على أن يكون لها دورًا اجتماعيًا كبيرًا في اتخاذ القرارات الأسرية انها إذا توافرت لها الخبرة في تصنيع أحد المنتجات التى تعود بالدخل على الأسرة ، وأيضًا إذا توافرت الخدمات العامة بالقرية مما يتيح للمرأة سهولة الانتقال وتسويق منتجاتها ، وأيضًا مع توافر الثروة الحيوانية لدى الأسرة ، والتى تستطيع من خلالها تصنيع منتجات الألبان ، حيث توافر الخدملات بالقرية يتيح لها فرصة أكبر للتسويق، والحصول على الدخل ، الأمر الذى يعطيها القوة والجرأة في المشاركة ، والتأثير على شئون الأسرة ، وتوجيه الابناء ، الأمر الذى يعكس تمكينًا اجتماعيًا قويًا للمرأة .

بينما اتضح أن وجود دخل للأسرة يعكس تمكينًا ضعيفًا للمرأة حيث يعتبر مصدر الدخل هنا هو الزوج ، فهو المتحكم في قرارات الأسرة ، وقد يقلل ذلك من فرص التمكين الاجتماعى للمرأة .وأيضًا في مجال التمكين الاقتصادى تبين من النتائج أن متغيرى عمر المبحوثة، عدد سنوات الخبرة في الزراعة ، والخبرة في تصنيع منتجات الألبان ، وخبرتها في تسويق المنتجات ، والخبرة في التجارة ، ورضا المبحوثة عن الخدمات العامة بالقرية لها انعكاس كبير على زيادة قدرة المرأة على التمكين الاقتصادى .

جدول ٦. قيم معاملات الإرتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجتى التمكين الإجتماعى، والإقتصادى للمبحوثات الريفيات

م	المتغيرات المستقلة	قيم معاملات الإرتباط البسيط درجة التمكين الإجتماعى	درجة التمكين الإقتصادى
١	عمر المبحوثة	٠.٠٧٣	**٠.٢٦٩
٢	عدد أفراد أسرة المبحوثة	-٠.١٥٨	٠.٠٧٠
٣	عدد سنوات تعليم المبحوثة	-٠.٠٤٠	٠.٠٢٢
٤	عدد المتعلمين بأسرة المبحوثة	-٠.٠٧٥	-٠.٠٣٤
٥	الدخل الشهرى لأسرة المبحوثة	*-٠.٢٤٧	-٠.١٤٧
٦	حجم الحيازة المزرعية لأسرة المبحوثة	٠.٠٧١	٠.١٤٩
٧	عدد سنوات خبرة المبحوثة فى الزراعة	٠.٠٩٦	**٠.٣٣٩
٨	عدد سنوات خبرة المبحوثة فى تصنيع منتجات الألبان	٠.١٩٥	**٠.٢٧٢
٩	عدد سنوات خبرة المبحوثة فى تسويق المنتجات	**٠.٢٨٤	**٠.٣٥٩
١٠	عدد سنوات خبرة المبحوثة فى تربية الطيور	-٠.١٨٧	-٠.٠٦٠
١١	عدد سنوات خبرة المبحوثة فى تربية المواشى	٠.١٠٢	٠.٠٩٤
١٢	عدد سنوات خبرة المبحوثة فى التجارة	٠.١٧٥	*٠.٢٠٤
١٣	درجة تنفيذ المبحوثة للأفكار الجديدة	٠.١٣٢	٠.١٢١
١٤	حجم الحيازة الحيوانية لأسرة المبحوثة	*٠.٢٠٣	٠.١٣١
١٥	درجة رضا المبحوثة عن الخدمات العامة بالقرية	**٠.٢٣٦	*٠.٢١٧

جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

خامساً : المشكلات التى تواجه المبحوثات الريفيات:

لقد تعددت المشكلات التى تعانى منها المرأة الريفية بمنطقة البحث، وقد تم تصنيفها إلى مشكلات خاصة بمجال الزراعة، ومشكلات خاصة بالجانب الصحي، ومشكلات خاصة بالتعليم، ومشكلات خاصة بالبطالة وسوق العمل، وإنخفاض مستوى المعيشة، والطرق والمواصلات.

وقد أتضح من النتائج الواردة بجدول (٧) والخاص بالمشكلات التى تواجه المبحوثات الريفيات بمنطقة البحث أن أهم هذه المشكلات هى:

- المشكلات الزراعية:كانت أهم هذه المشكلات ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (أسمدة – تقاوى ... الخ) ، وقلة القروض للمشروعات الزراعية، بنسبة ٢٥ % ، و١٠ % على الترتيب منسوبًا إلى إجمالى مفردات العينة (١٢٠ سيدة).
- المشكلات الصحية: أتضح أن أهم هذه المشكلات أرتفاع أسعار الدواء، وعدم وجود أطباء متخصصين، بنسبة ٣٠ % ، ٢٥ % على الترتيب.

- الخدمات التعليمية:تبين أن أهم هذه المشكلات هى : تسرب الفتيات من التعليم، والقصور الشديد فى الخدمات التعليمية، والكثافة العالية فى الفصول الدراسية بنسب ٣٠ % ، ٢٠ % ، ٢٠ % على الترتيب.
- البطالة : كانت أهم هذه المشكلات هى : قلة فرص العمل خاصة للسيدات، وعدم رغبة الشباب المتعلم العمل فى غير تخصصاتهم، وعدم وجود مشروعات تساعد الشباب فى القرية بنسب ٢٥ % ، ٢٠ % ، ٢٠ % على الترتيب.
- مستوى المعيشة : كانت اهم هذه المشكلات : ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وأرتفاع أسعار فواتير الكهرباء والمياه، وإنخفاض دخول الريفيين، وارتفاع إيجارات المساكن بنسب ٦٠ % ،٦٠ % ، ٣٠ % ، ٢٥ % على الترتيب
- الطرق والمواصلات كانت أهم هذه المشكلات : الطرق غير ممهدة، وارتفاع تكاليف المواصلات، وعدم وجود مطبات صناعية لتفادى الحوادث على الطرق، وذلك بنسب ٣٠ % ، ١٥ % ، ١٥ % على الترتيب.
- **النظافة**:

تبين أن أهم هذه المشكلات هى : عدم وجود صناديق للقمامة، وعدم وجود عمال للنظافة بالعدد الكافى بنسبة ٣٥ % ، ١٠ % على الترتيب. وقد لوحظ من استعراض المشكلات التى تعانى منها السيدات انها مشكلات تكاد لا تنفصل عن مشكلات المجتمع الذى تعيش فيه ، مما يؤكد على أن المرأة تتفاعل وتتأثر بالمجتمع سواء ايجابيا أو سلبيا، فحالة المجتمع تنعكس على آدائها وكفائتها في القيام بدورها ، وهذا الدور الذى تقوم به اذا تم على الوجه الأكمل انعكس بالتالى على اسرتها وعلى المجتمع الذى تعيش فيه . فقد ركزت بيانات السنة الدولية للزراعة الأسرية على دور المرأة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد داخل الأسرة الريفية، الا انها مازالت محرومة من المساواه في الحصول على الموارد وهذا يحد بشكل كبير في تعزيز قدراتهن الانتاجية ، فالتغلب على عدم المساواه التى تمنع المزارعين من الاناث من الحصول على حقوق الوصول إلى الاراضى سوف تسمح لهم الموارد الاقتصادية لزراعة أكثر انتاجية . وفقا لمنظمة الاغذية والزراعة .(الأهرام الزراعى ، المرأة تبحث عن حقوقها ..والشباب تركوا المهنة لعجائزها ، العدد ٦٧٢ ، السنة ٥٧ ، نوفمبر ٢٠١٤ ، ص ٧١ .

سادساً : مقترحات الريفيات لحل المشكلات التى تواجههن :

لمحاولة إيجاد حلول لمجموعة المشكلات التى تواجه الريفيات بمنطقة البحث، كان من الضرورى التعرف على مقترحاتهن لحل هذه المشكلات، والمساعدة فى تمكين الريفيات من أجل تنمية مجتمعاتهم المحلية.

وقد تبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (٨) أن أهم هذه المقترحات هى :

١.بالنسبة للمشكلات الزراعية: كانت أهم هذه المقترحات: دعم أسعار مستلزمات الإنتاج (أسمدة – تقاوى ... الخ)، وإقامة المشروعات الصغيرة ، بنسبة ٢٥ % ، ٢٠ % على الترتيب.

٢.بالنسبة للمشكلات الصحية:أتضح أن أهم هذه المقترحات: إنشاء مستشفى عام بها كل التخصصات، ودعم الوحدات الصحية بالأطباء المتخصصين والأجهزة الحديثة، والإهتمام بالنظافة فى الوحدات الصحية، وذلك بنسب ٤٥ % ، ٤٠ % ، ٢٠ % على الترتيب.

٣.بالنسبة للخدمات التعليمية: تبين أن أهم هذه المقترحات هى: تطوير المنظومة التعليمية والمناهج الدراسية، والإهتمام بالتعليم الأساسى وتطويره ، وتوعية الاهالى بأهمية تعليم الفتيات، وتفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بإعتبار أن تعليم الفتيات إلزامياً، بنسب ٤٠ % ، ٢٠ % ، ١٥ % ، ١٥ % على الترتيب.

٤.بالنسبة للبطالة :

كانت أهم هذه المقترحات هى: تشجيع إقامة المشروعات القومية والصغيرة لتوفير فرص العمل، وعمل ندوات توعية لتعديل سلوك الشباب فى تقبل فرص العمل بنسب ١٥ % ، ١٥ % على الترتيب.

٥. بالنسبة لإنخفاض مستوى المعيشة :

كانت أهم هذه المقترحات: إستصلاح الأراضى بالصحراء وعمل مشروعات زراعية بها، وتشديد الرقابة والمتابعة على أسعار السلع والخدمات بنسب ٤٥ % لكل منهما.

٦.وبالنسبة للطرق والمواصلات كانت أهم هذه المقترحات :

رصف الطرق وتمهيدها، وتوفير سيارات حديثة للنقل الجماعى، وإنشاء المطبات الصناعية خاصة عند المساكن والمدارس وذلك بنسب ٦٠ % ، ٣٥ % ، ١٥ % على الترتيب.

أما بالنسبة للنظافة :

تبين أن أهم المقترحات هى توفير صناديق للقمامة وعمال للنظافة بالعدد الكافى، وتطهير الترع والمساقى بإستمرار ورفع مخلفاتها من القرى بنسبة ٤٠ % ، ١٥ % على الترتيب.

جدول ٧. المشكلات التى تواجه الريفيات

المشكلات	أسبابها	التكرار ن=١٢٠	%
المشكلات الزراعية	أرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (أسمدة – تقاوى .... الخ)	٣٠	٢٥
	قلة القروض للمشروعات الزراعية.	١٢	١٠
	تلوث مياه المجارى المائية برمى المخلفات فيها.	٦	٥
	عدم إهتمام المسئولين بالدورة الزراعية والمزارعين.	٦	٥
	إنتشار التعدى على الأراضى الزراعية.	٦	٥
المشكلات الصحية	إرتفاع أسعار الدواء وعدم وجود علاج مجانى.	٣٦	٣٠
	عدم وجود أطباء متخصصين.	٣٦	٣٠
	الوحدات الصحية غير مجهزة .	٣٠	٢٥
	الأهمال الشديد من قبل العاملين بالوحدات	١٨	١٥
	عدم وجود مستشفى عام .	١٨	١٥
	تغيب الاطباء عن الوحدة بإستمرار .	١٨	١٥
	عدم توافر مياه الشرب بدرجة كافية	١٠	١٠
الخدمات التعليمية	تسرب الفتيات من التعليم.	٥٤	٤٥
	أرتفاع تكاليف التعليم.	٣٦	٣٠
	القصور الشديد فى الخدمات التعليمية.	٢٤	٢٠
	الكثافة العالية فى الفصول الدراسية.	٢٤	٢٠
	القصور الشديد فى التعليم الفنى .	١٢	١٠
	عدم مناسبة المناهج التعليمية وتكدسها.	١٢	١٠
	عدم وجود مدارس ثانوى	٦	٥
البطالة وسوق العمل	قلة فرص العمل خاصة للريفيات.	٣٠	٢٥
	كسل الشباب وعدم رغبتهم العمل فى غير تخصصاتهم.	٢٤	٢٠
	عدم وجود مشروعات صغيرة تساعد الشباب فى القرية	٢٤	٢٠
إنخفاض مستوى المعيشة	أرتفاع أسعار السلع والخدمات.	٧٢	٦٠
	أرتفاع فواتير الكهرباء والمياه.	٧٢	٦٠
	إنخفاض دخول الريفيين.	٣٦	٣٠
	أرتفاع إيجارات المساكن.	٣٠	٢٥
	تلوث المجارى المائية.	١٢	١٠
	أرتفاع تكاليف الزواج.	١٢	١٠
الطرق والمواصلات	وسائل النقل غير مناسبة وغير مريحة مع قلتها.	٥٤	٤٥
	الطرق غير ممهدة.	٣٦	٣٠
	أرتفاع تكاليف المواصلات.	١٨	١٥
	عدم وجود مطبات صناعية، وانتشار الحوادث.	١٨	١٥
	الطرق ضيقة وتسبب حوادث كثيرة.	١٢	١٠
النظافة	عدم وجود صناديق للقمامة	٤٢	٣٥
	عدم وجود عمال للنظافة بالعدد الكافى	١٢	١٠

٧.جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

التوصيات:

- الاهتمام بالمرأة الريفية من خلال تقديم الدورات التدريبية المتخصصة في انتاج وتصنيع بعض المنتجات المرتبطة بالزراعة كتصنيع الالبان، حيث اتضح من نتائج البحث أن السيدات اللائى لديهن خبرة في تصنيع منتجات الالبان يستطيعن رفع مستوى أسرهن، وبالتالى انعكاس ذلك على المجتمع الذى تعيش فيه.

- الاهتمام برفع المستوى التعليمى للمرأة والحد من انتشار الأمية بين السيدات الريفيات لما لها من تأثير سلبي على مشاركة المرأة في المجالات المختلفة سواء داخل الأسرة أوفي المجتمع حيث اتضح من نتائج البحث أن مايقرب من نصف العينة ٤٨% أميات .

جدول ٨. مقترحات الريفيات لحل المشكلات التى تقابلهن

المقترحات		التكرار ن = ١٢٠	%
بالنسبة للمشكلات الزراعية :	دعم أسعار مستلزمات الإنتاج	٣٠	٢٥
	دعم السيدات لإقامة المشروعات الصغيرة.	٢٤	٢٠
	بناء مساكن للريفيين بالمحافظة بأسعار مناسبة	٦	٥
بالنسبة للمشكلات الصحية :	إنشاء مستشفى عام بها جميع التخصصات	٥٤	٤٥
	دعم الوحدات الصحية بالأطباء المتخصصين والأجهزة الحديثة .	٤٨	٤٠
	المتابعة والإهتمام بنظافة الوحدة الصحية.	٢٤	٢٠
	تعميم التأمين الصحى بالريف ودعم الادوية لصالح الفقراء.	٢٤	٢٠
بالنسبة للخدمات التعليمية :	تطوير المنظومة التعليمية والمناهج الدراسية.	٧٢	٦٠
	توعية الأهالى بأهمية تعليم الفتيات.	١٨	١٥
	تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بإعتبار تعليم الفتيات ألزامياً.	١٨	١٥
	إنشاء المدارس الجديدة.	١٢	١٠
	توعية الأهالى بأهمية تنظيم الأسرة.	١٢	١٠
بالنسبة للبطالة :	تشجيع إقامة المشروعات القومية والصغيرة لتوفير فرص العمل.	١٨	١٥
	عمل ندوات توعية لتعديل سلوك الشباب فى تقبل فرص العمل المتاحة.	٦	٥
بالنسبة لانخفاض مستوى المعيشة	إستصلاح الأراضى بالصحراء وعمل مشروعات زراعية بها.	٥٤	٤٥
	تشديد الرقابة والمتابعة على أسعار السلع والخدمات.	٥٤	٤٥
	إنشاء محطات تحلية وزيادة ضخ المياه.	١٢	١٠
بالنسبة للطرق والمواصلات	رصف الطرق وتمهيدها وخاصة عند المساكن والمدارس.	٧٢	٦٠
	توفير سيارات حديثة للنقل الجماعى.	٤٢	٣٥
	إنشاء المطبات الصناعية خاصة عند المساكن والمدارس.	١٨	١٥
بالنسبة للنظافة	توفير صناديق القمامة وتوفير عمال للنظافة.	٣٣	٤٠
	تطهير الترع والمساقى بإستمرار ورفع مخلفاتها من القرى	١٨	١٥

جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان

المراجع

http://www.un.org/ar/development/desa/news/ecosoc/woman.html

www.assecaa.org/.../WomenParliamentWorkPaper/WomenParliament1.d.2016 .

أحمد ، حسن السيد حسن، ، دراسة دور الانتاج الحيوانى في الزراعة المصرية باستخدام اسلوب البرمجة الرياضية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنوفية، ١٩٩٣ م.

استراتيجية التنمية الزراعية ، ٢٠٣٠ ، مجلس البحوث الزراعية والتنمية ، جمهورية مصر العربية ، وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، يناير ٢٠٠٩ ، ص ٩٤.

تقرير البنك الدولى، تقريرعن التنمية في العالم، ، موجز السياسات–الزراعة وتقليص الفقر ، ٢٠٠٨م.

تقرير التنمية البشرية، محافظة الفيوم ، جهاز بناء وتنمية القرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائى،٢٠٠٣ م ، ص ١٠١).

الجعفراوى، ابتسام ، التمكين من أجل التنمية والعدالة الاجتماعية ، الملتقى الفكرى الأول مأذق التنمية في الواقع المجتمعى المصري المعاصر (أنساق القيم نموذجا) الجزء الثانى ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى ، المجلد ٢١ ، العدد الأول ، يونيو ، ٢٠١٣ م .

الصياد ، جلال مصطفى (١٩٩٠) ، مقدمة في طرق المعاينة الاحصائية ، الطبعة الاولى ، مكتبة مصباح ، المملكة العربية السعودية .

العزازى، نادية كاظم عنون ، تمكين المرأة في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٢ م .

العزبى ، محمد ابراهيم ، كيفية تصميم وتحديد حجم العينة في الدراسات الاجتماعية ، قسم التنمية الريفية ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠١٧ م

العزبي، محمد ابراهيم.، المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي نبيل جامع وعبد الرحيم الحيدري ومحمد العزبي وابراهيم رزق وأحمد ملوخية وعلاء عبد القادر :دراسات في التنمية الريفية، مركز الدراسات العلمية، الإسكندرية،١٩٩٩م .

الكتاب الاحصائى السنوى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ج. م.ع سبتمبر ٢٠١٢ م ، ص ٥٢).

الليثى ، هبة ، مكافحة الفقر من خلال التمكين الاقتصادى للمرأة، المؤتمر الرابع للمجلس القومى للمرأة ، مارس ٢٠٠٤ م .

المجلس القومى للسكان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وزارة الصحة، المركز المصري لبحوث الرأى العام، سكان مصر أين وإلى أين؟ نشرة نوفمبر ٢٠١٤ م)

المنوفي ،جيهان عبد الغفار ، وشيرين ماهر واكد، المشروعات الصغيرة كآلية لتمكين الريفيات من مكافحة الفقر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية ، جامعة عين شمس، القاهرة ، مجلد ٢١ عدد ٢ ، ٢٠١٣ م

رائدة أيوب ، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في السورى ، جامعة الدول العربية ، منظمة المرأة العربية ، برنامج المنح البحثية، رسالة دكتوراه ، ٢٠١٠ م .

سويلم ، محمد نسيم على ، معلومات مختارة في الارشاد الزراعى والمجتمع الريفي ،، كلية الزراعة ، جامعة الازهر ،٢٠١٥ م ص ١٦٤ .

عبد الرازق ،على حسين على ، ومحمود حسن حسن ، تمكين الأسر الريفية ومردوده على السلوك البيئى الرشيد للريفيين ، دراسة حالة لإحدى قرى محافظة الشرقية ، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ، جامعة المنصورة ، مجلد ٣ العدد ٤ ابريل ٢٠١٢ م

على ، السيد حميدون ، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، تمكين المرأة الريفية، ابريل ، ٢٠١٠ م ، نيويورك.

كبير ماتو، تمكين المرأة في أفريقيا والعالم العربي، الاستحقاقات والفرص والتحديات، ص ١٢-١٣ ، ٢٠١٦م

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث(كوثر) تقرير اقليمى، تونس ، التمكين الاقتصادى للمرأة : السياسات والتشريعات الوطنية، ٢٠١٣ م

معهد التخطيط القومى ، مصر تقرير التنمية البشرية ، الشباب ، ٢٠١٠ ، ص ٧)

هيكل ، ايهاب عبد الخالق ، دراسة لبعض آثار المشروعات التنموية الممولة بقروض صندوق التنمية المحلية الموجهه للمرأة الريفية في محافظة الفيوم ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

وصف مصر بالمعلومات، مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، ٢٠١٤ م ص ٣٥)

Some variables related to social and economic empowerment of rural woman in El-fayoum governorate

Zeinab A. Abdel Hamid

Agric. Extension and Rural Development Research Institute،Agric.Res.Center

ABSTRACT

This research aimed at identifying the dimensions of relative importance to the economic and social empowerment of rural women in El-Fayoum governorate; identifying the level of economic & social rural women empowerment; determining the relationship between the studied independent variables and the total degree of economic and social empowerment and finally identifying the most important constraints that facing the rural women respondents and identifying suggesting solutions to overcome constraints. Data were collected from 51 and 59 rural women in Mahfoz and eline villages in Fayoum Governorate.The main findings were as follows:social and economic empowerment of rural woman was moderate.A significant correlation was found between the economic empowerment degrees and each of : age , number of experience years each of agriculture , dairy products marketing Agric. Product , trade , and satisfaction dgree of public services.A significant correlation was found between the social empowerment degrees and each of : number of experience years in dairy products , satisfaction dgree of public services , animal holding size , and fimly total income.